**وثائق المحاكم الشرعية**

تتوزّع وثائق المحاكم الشرعية المحفوظة بالأرشيف الجزائري على مائة و ثلاثة و خمسين (153) علبة بعضها يحمل ترقيمًا مزدوجًا (21 علبة ذات أرقام مكرّرة)، و يتفاوت عدد الوثائق الموجودة في كلّ علبة، حيث تضمّ مثلاً العلبة [104-105] على مائتي و سبعة و خمسين (257) وثيقة و تضمّ العلبة [79] مائتي و عشرين (220) وثيقة ؛ و بالإجمال، يضمّ هذا الرصيد الهامّ ما يعادل 14318 وثيقة كلّها باللغة العربية. و هي تغطي فترة زمنية معتبرة إذ تمتد من النصف الأول من القرن السادس عشر إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر ؛ و تعود أقدم العقود إلى عام 1525م، إلاّ أنه لابدّ من الإشارة إلى أن العقود العائدة إلى العهد الأوّل نادرة، حيث يعود القسم الأكبر من الوثائق إلى القرن الثاني عشر و النصف الأوّل من القرن الثالث عشر للهجرة (الثامن عشر و النصف الأوّل من القرن التاسع عشر للميلاد).

جمعت هذه الوثائق من المحاكم الحنفية و المالكية لمدينة الجزائر و المناطق المجاورة لها و بعض المدن الأخرى كالبليدة [104-105]، القليعة، المدية و مليانة [34]. و يبدو جليا من وثائق المحكمة الشرعية أن صلاحيات القاضي امتدت إلى مختلف مجالات الحياة، حيث لم يكن يعاقب المخلين بالقانون فحسب بل يفصل في الخلافات، و ينظر في الاحتجاجات، و يراقب و يرعى شؤون القاصرين و يسهر بنفسه على النساء الأرامل و اليتامى ؛ و هو قاضي الأحوال الشخصية و المشرف على الأوقاف أو الأحباس و المشرف على البيع و الشراء. فبالمحكمة كان يتمّ تسجيل عقود البيع و الشراء و القروض و ما إلى ذلك ؛ و هذا ما يفسر لنا ثراء و تنوّع هذا الرصيد الّذي يشمل عقود عقارية و عقود التحبيس أو الوقف، و عقود البيع و الشراء، و القروض و الهبات، و الوصايا و الأمانات، و عقود الزواج و الطلاق، شهادات اثبات النسب و الشرف (الشجرة) و التوبة، تحديد الصداق أو الإرث (الفريضة)، و العتق من العبودية، بالإضافة إلى مرافعات و قضايا مختلفة.

و في هذا الصدد، لا بدّ من الإشارة إلى أن الباحث في هذه السلسلة - الّتي استرجعت من فرنسا سنة 1975م - يواجه صعوبات عدّة في التعامل معها لجملة من الأسباب، و لعلّ أهمّها عدم خضوع الوثائق لترتيب متسلسل زمنيًا و كذا لأي تصنيف منهجي حسب طبيعتها و فحواها. و يعود هذا إلى ما تعرّضت له الوثائق من إهمال و عدم مبالاة على أيدي القائمين عليها.

**بعض****أنواع وثائق المحاكم الشرعية**

**عقود التحبيس :** تزخر سجلات المحاكم بعقود التحبيس، و هي تشكل حيزًا هامًا ضمن هذه السلسة ؛ و تكتسي هذه الأخيرة أهمية بالغة حيث تمكّن من التعرّف على طبيعة الملكية العقارية المحبسة و على كيفية توزيعها سواء داخل المدينة أو خارجها (الفحوص)، ممّا يسمح بإعطاء فكرة عن كثافة الأحياء، السكنية منها و التجارية، و كذا عن طوبوغرافية المدينة و معالمها من أسواق و مرافق عامة في غياب الخرائط و الأوصاف الدقيقة في كتب الإخباريين. و يرجع الفضل في ذلك إلى الطريقة المتبعة من قبل الموثقين وقتئذ الّذين راعوا بدقّة ذكر الحيثيات، كاسم المحبّس أو الواقف و مهنته و انتمائه الاجتماعي، شروط التحبيس، و الأطراف المستفيدة منه و الغرض و ما إلى ذلك.

و على مستوى آخر، المعلومات المتنوّعة الّتي يتضمّنها فحوى العقد في مجال الحياة الاجتماعية، تلقي الضوء على العلاقات ضمن الأسرة الواحدة و صلات المصاهرة. كما تكشف لنا عن الذهنية السائدة وقتئذ، كاستفادة المرأة أم عدمها من ممتلكات أزواجهن و آبائهن.

و تتيح لنا دراسة التحبيس أيضًا التعرّف عن جانب آخر ذي أهمية و المتمثل في أفعال البرّ و التكافل و التآزر، و كذا مدى إسهام الأفراد في الحياة الاجتماعية و الثقافية بما أوقفوه من ممتلكات على المؤسسات الدينية و الثقافية.

[**عقود البيع و الشراء**](file:///C%3A%5CDocuments%20and%20Settings%5Cmib%20info%5CBureau%5C%D8%B3%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%20%D8%A8%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%20%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%20%E2%80%93%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A.htm#tocfrom1n2) **:** هي الأخرى ثرية بمعطيات ذات العلاقة بالجانبين الاقتصادي و الاجتماعي، إذ تتضمّن مؤشرات عن النشاط التجاري بالمدينة و عن العملات المتداولة و كذا الأسعار ؛ و بفضلها يمكننا معرفة تقلّبات الأسعار و العملة صعودا أو هبوطا.

[**التركات**](file:///C%3A%5CDocuments%20and%20Settings%5Cmib%20info%5CBureau%5C%D8%B3%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%20%D8%A8%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%20%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%20%E2%80%93%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A.htm#tocfrom1n3) **:** إن تصفية التركات تكتسي هي الأخرى أهمية قصوى، إذ تطلعنا عن الواقع المادي الّذي كانت تعيشه شرائح مختلفة في مجتمع مدينة الجزائر. و إذا كانت التركات تعرّفنا بالثروة المخلّفة عن المتوفي – من حيث المستوى و التوظيف و التكوين -، فإنّها تفيدنا أيضًا بمعطيات في غاية الدقة عن حجم الأسرة و عن عدد الزوجات ممّا يسمح لنا بدارسة البنية الديمغرافية.

[**عقود الزواج و الطلاق**](file:///C%3A%5CDocuments%20and%20Settings%5Cmib%20info%5CBureau%5C%D8%B3%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%20%D8%A8%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%20%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%20%E2%80%93%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A.htm#tocfrom1n4) **:** تسمح لنا عقود الزواج بمعرفة أنواع المهور و مكوّناتها، و الممارسات الاجتماعية السائدة من حيث طريقة تسديد المهور مثلاً و كذا صلات المصاهرة القائمة وقتئذ في مجتمع مدينة الجزائر. و بخصوص الصداق، نجده يتكون من مبلغ نقدي ورد ذكره في معظم العقود بالعملة المعروفة ﺑ "الدينار الخمسيني العداد"، فضلاً عن مكوناته كالصوف و الأفراد و القفطان و الغليلة و الحايك و الحزام و الجوهر و الخدم. أمّا عقود الطلاق، فتخبرنا عن الطرف الذي طلب الطلاق و عن أسبابه و شروطه.

[**الهبات**](file:///C%3A%5CDocuments%20and%20Settings%5Cmib%20info%5CBureau%5C%D8%B3%D8%AC%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D8%B9%D9%8A%D8%A9%20%D9%88%D8%A3%D9%87%D9%85%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7%20%D9%81%D9%8A%20%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%20%D8%A8%D9%85%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%B9%20%D9%85%D8%AF%D9%8A%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%20%E2%80%93%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%87%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AB%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%8A.htm#tocfrom1n5) **:** تطلعنا عن جانب من العلاقات السائدة ضمن الأسرة الواحدة، إذ تعكس لنا العلاقة بين الواهب و الموهوب له. فهي لا شك تتيح لنا أيضا التعرف عن جانب من ثروة الفرد ؛ و الهبات و لا سيما المشتملة منها على الأثاث و المصاغ و الملابس تسمح لنا باكتشاف أنواع الفرش و أثاث البيت و طريقة استعماله، و أنواع الحلي والأزياء السائدة وقتذاك و لا سيما لدى النساء.